

مبادئ الإجراءات الجزائية

وفقاً لأحدث التعديلات في قانون أصول المحاكمات الجزائية الأردني
ومبادئ الاستجواب والمقابلات وفقاً لأحكام القانون



الدكتور
فتحي توفيق الفاعوري



مبادئ الإجراءات الجزائية

**وفقاً لأحدث التعديلات في قانون أصول المحاكمات الجزائية الأردني
ومبادئ الاستجواب والمقابلات وفقاً لأحكام القانون**

الدكتور

فتحي توفيق الفاعوري

الأستاذ المساعد في القانون الجنائي
كلية الحقوق / جامعة البترا
عميد شؤون الطلبة / جامعة البترا
عميد متقاعد من جهاز الأمن العام
محامي مزاوّل / نقابة المحامين الأردنيين



الطبعة الأولى

2021

رقم الايداع لدى دائرة المكتبة الوطنية : (2021 / 2 / 1157)
الفاعوري، فتحي توفيق
مبادئ الاجراءات الجزائية / فتحي توفيق الفاعوري. - عمان: دار وائل للنشر والتوزيع،
2021 .
(294 ص)

ر.إ. : (2021 / 2 / 1157)
الواصفات: / المحاكمات // الإجراءات الجنائية // القضاء الجنائي // القانون الجنائي // الأردن/
* يتحمل المؤلف كامل المسؤولية القانونية عن محتوى مصنفه ولا يعبر هذا المصنف عن رأي
دائرة المكتبة الوطنية أو أي جهة حكومية أخرى.

رقم التصنيف العشري / ديوي : 345.565
(ردمك) ISBN 978-9957-91-820-0

جميع الحقوق محفوظة للناسر



دار وائل للنشر والتوزيع

دار وائل للنشر عمان - الأردن - الجبيلة - شارع الجمعية العلمية الملكية
مقابل الباب الشمالي للجامعة الأردنية

E-Mail : sales@darwael.com - wael@darwael.com

TEL +962 6 533583 7

FAX: +962 6 5331661

جميع الحقوق محفوظة، لا يسمح بإعادة إصدار هذا الكتاب أو تخزينه في نطاق استعادة المعلومات أو نقله أو إستنساخه أو ترجمته بأي شكل من الأشكال دون إذن خطي مسبق من الناسر.

All rights reserved. No Part of this book may be reproduced, or transmitted in any form or by any means, electronic or mechanical, including photocopying, recording or by any information storage retrieval system, without the prior permission in writing of the publisher.

الفهرس

الصفحة

الموضوع

7 المقدمة.

الفصل التمهيدي

9 تمهيد

10 علاقة قانون العقوبات بقانون اصول المحاكمات الجزائية

11 الانظمة المختلفة للإجراءات الجزائية

11 النظام الاتهامي

13 نظام التحري والتتقيب

14 النظام المختلط

14 موقف المشرع الاردني من هذه الانظمة المختلفة

16 تاريخ تشريع اصول المحاكمات الجزائية الاردني

الفصل الاول

19 الدعوى العمومية

19 الفرق بين دعوى الحق العام ودعوى الحق الشخصي

21 الدعوى الجزائية وتحريكها

24 المبحث الاول: النيابة العامة واختصاصاتها

28 مزايا وخصائص النيابة العامة

المبحث الثاني: القيود الواردة على حرية النيابة العامة في اقامة الدعوى

32 العمومية

34 على من ترفع الدعوى الجزائية

36 الجهة التي تقدم اليها الشكوى

42 المبحث الثالث: اسباب سقوط الدعوى الجزائية

42 1. وفاة المتهم المشتكى عليه

44 2. العفو العام عن الجريمة

45	3. التقادم
48	4. الحكم البات
50	5. التنازل
51	6. الصلح
53	المبحث الرابع: الدعوى المدنية او دعوى الحق الشخصي
58	اولاً: موضوع الدعوى المدنية
60	ثانياً: خصوم الدعوى المدنية
	المبحث الخامس: ما يقيد حرية المدعي المدني في الاتجاه الى الطريق
63	الجزائي

الفصل الثاني

67	المراحل التي تمر بها التهمة
68	المبحث الاول: الضابطة العدلية ووظائفها
69	اولاً: اختصاصات وواجبات مأمور الضابطة العدلية واعوانهم
71	ثانياً: اختصاصات عضو الضبط والتحقيق (القبض ودخول المنازل)
76	المبحث الثاني: الجرائم المشهودة - التلبس بالجريمة
76	اولاً: احوال التلبس - الجرم المشهود
80	ثانياً: اثبات التلبس واثاره
82	ثالثاً: سلطات مأمور الضابطة العدلية من التلبس
84	رابعاً: الانابة القانونية (شروطها وآثارها)

الفصل الثالث

87	التحقيق الابتدائي
88	المبحث الاول: خصائص التحقيق الابتدائي
94	المبحث الثاني: اجراءات التحقيق
95	اولاً: سلطات التحقيق الخاصة بجمع الادلة
100	ثانياً: محل التفتيش
102	ثالثاً: تفتيش الاشخاص

103	رابعاً: تفتيش الامتعة
105	خامساً: ضبط الاشياء المتعلقة بالجريمة
108	سادساً: الشهادة وسماع الشهود
116	المبحث الثالث: الاستجواب والمواجهة
120	اولاً: اعتراف المتهم
125	ثانياً: الاثبات بالقرائن
128	المبحث الرابع: الاجراءات الاحتياطية ضد المتهم
128	اولاً: التكليف بالحضور
129	ثانياً: احضار المتهم وضبطه والامر بالقبض عليه
130	ثالثاً: الحبس الاحتياطي وتخليه السبيل
131	رابعاً: تخليه السبيل والافراج المؤقت
133	خامساً: بطلان اجراءات التحقيق ونتائجه

الفصل الرابع

137	تنظيم القضاء الجزائي الاردني
138	المبحث الاول: المبادئ التي يقوم عليها النظام القضائي الجزائي الاردني ..
140	اولاً: الاختصاص
144	ثانياً: طبيعة احكام الاختصاص
146	المبحث الثاني: تنظيم وتشكيل القضاء الجزائي الاردني
147	اولاً: المحاكم الصلحية
148	ثانياً: المحاكم الابتدائية
148	ثالثاً: محاكم الاستئناف
149	رابعاً: محكمة التمييز
149	خامساً: محكمة الجنايات الكبرى
151	سادساً: محكمة الاحداث

الفصل الخامس

153	التحقيق النهائي
-----	------------------------------

المبحث الاول: القواعد العامة للتحقيق النهائي (المحاكمة).....	153
المبحث الثاني: الاحكام القضائية الجزائية	164
أولاً: الاحكام الغيابية والحضورية (الوجاهية)	164
ثانياً: الاحكام الابتدائية والنهائية.....	167
والاحكام الفاصلة في الموضوع والسابقة على الفصل في الموضوع	168
المبحث الثالث: طرق الطعن في الاحكام الجزائية	170
طرق الطعن	172
أولاً: الاعتراض	174
ثانياً: الاستئناف.....	177
ما هي الاحكام التي يجوز الاعتراض عليها بالاستئناف	178
المطلب اول: الاحكام التي يجوز استئنافها.....	178
المطلب الثاني: ميعاد الاستئناف والتقرير به واجراءات رفعه	179
المطلب الثالث: آثار الاستئناف.....	182
ثالثاً: تمييز الاحكام او الطعن بالنقض.....	184
رابعاً: اسباب تمييز الاحكام.....	185
خامساً: اجراءات الطعن بالتمييز.....	189
المبحث الرابع: اثار الطعن بالتمييز.....	192
أولاً: النقض بأمر خطي	193
ثانياً: اعادة المحاكمة	194
ثالثاً: الاشخاص الذين اجاز لهم القانون طلب اعادة المحاكمة	198
رابعاً: اثار الطعن بإعادة المحاكمة	199
الاستجواب	200

تقديم

كما نعلم جميعاً فإن القانون الجنائي بشقيه قانون العقوبات وقانون اصول المحاكمات الجزائية او قانون الاجراءات الجنائية يتضمن قواعد موضوعية تبين الجرائم والعقوبات عليها وهو ما يعرف بقانون العقوبات اما الشق الثاني وهو ما يهمننا في هذا المقام يتضمن القواعد الشكلية المتحركة والتي تأتي مباشرة بعد ارتكاب الجريمة بمعنى ان قانون الاجراءات لا تتخذ فيه الاجراءات الا بعد ارتكاب الجريمة ولذلك اطلق على هذا القانون قانون الشرفاء او الابرياء لانه من خلال اجراءات هذا القانون يستطيع الشخص او من يمثله ان يثبت براءته او براءة موكله وعليه فقد تناولت في هذا الكتاب:

1. علاقة قانون اصول المحاكمات الجزائية بقانون العقوبات وتاريخ قانون اصول المحاكمات الجزائية والنظم الاجرائية وموقف المشرع الاردني منها.
2. الدعوى العمومية (دعوى الحق العام) ودعوى الحق الشخصي والنيابة العامة وتشكيلها واختصاصها وكيف تنتهي هذه الدعوى (دعوى الحق العام).
3. الجهات المختصة التي تقوم بمراحل التحقيق سواء رجال الضابطة العدلية في مرحلة التحقيق التمهيدي وتشكيلها واختصاصها وكذلك النيابة العامة التي تقوم بالاستجواب في مرحلة التحقيق الابتدائي.
4. القضاء الجزائي في الاردن وتشكيلاته واختصاص المحاكم، والاحكام على مختلف انواعها وطرق الطعن فيها.
5. والجديد في هذا الكتاب انني قمت بترجمة كتاب الاستجواب والمقابلات الذي يدرس في اكااديمية ال (FBI) جامعة فيرجينيا لنيل درجة الدبلوم العالي في العدالة الجنائية من اللغة الانجليزية الى اللغة العربية، حيث ان الاستجواب

والمقابلات الذي تجريه الضابطة العدلية (الشرطة) او النيابة العامة اثناء التحقيق يتمتع بأهمية خاصة، كما بين الكتاب كيفية اجراء هذا الاستجواب وفوائده وكيفية كتابة تقارير الاستجواب للجهات القضائية المختصة مما يساعد في الوصول الى الحقيقة في الجرائم بشكل عام.

راجياً الله العلي العظيم ان يوفقنا لخدمة الوطن والمواطن

الباحث